



الجائز في كتاب سيويه مدخل لدراسة المصطلح النحوي ومعانيه

علي العشي
كلية الاداب - الفيروان - تونس

انه من الضروري ان نحلل اهم المعاني لمادة جوز في لسان
العرب ثم ننظر بعد ذلك في معانيها النحوية من خلال كتاب
سيويه .

(١) مادة جوز في لسان العرب :

ان اهم المعاني لهذه المادة تصدر عن الاصول الاتية :
أ) معنى العبور والتجاوز :
جازه يجوزه اذا تعدها وعبر عليه اجازه خلفه وقطعه
ب) اتخاذ الشيء مسلكاً :

جاز الطريق جوازاً و مجازاً سار فيه وسلكه
وهذا المعنى قريب من المعنى اللغوي لكلمة « نحو »^(١)
ج) التسويغ والتمكين :

جوز له ما صنعه واجاز له : اي سوغ له ذلك .
واجاز رأيه وجوزه : انفذه :

ويبدو ان المدلول الفقهي قد نتج عن هذا المعنى الاصلي للمادة از
جاء في لسان العرب اجاز له البيع : امضاه
المجيز : العبد المأذون له في التجارة
- الجواز : التساهل والتسامح في البيع والاقتضاء .

وهذا المعنى هام لأن « كارتر » (M . G . Carter)^(٢)
يرى ان سيويه أخذ المصطلح عن الفقه ثم حمله معاني
نحوية ولا يستبعد هذا التحول الدلالي للمصطلح لان اللغة
كذلك ليست في جوهرها الا تعاملات وتواصل بين المتكلم
والمخاطب ولكن المهم بالنسبة لينا هو تحديد المعاني النحوية
التي اكتسبها هذا المصطلح من خلال « الكتاب » .

(٢) مادة جوز في كتاب سيويه^(٣)

لقد وردت الافعال المشتقة من هذه المادة في المضارع او
الماضي ضمن جمل سهلة او مركبة .

لقد درس المصطلح النحوي في كتاب سيويه بالاعتماد
اساساً على الجمع والاحصاء دون الغوص في معاني المصطلح
ومالها من مدلولات عميقة الصلة بالنظريات النحوية عند
سيويه . ولئن كان هذا المنهج ضرورياً لانه يمكننا من تصنيف
المصطلحات حسب درجة تواترها فانه لن يحقق الاهداف
العلمية من دراسة المصطلح النحوي ولذلك فان هذا المنهج ليس
في جوهره الا مرحلة اولى من البحث لابد ان تتلوها مرحلة ثانية
تتمثل في دراسة المصطلح وتحديد معانيه المختلفة بالاعتماد
على السياق اللغوي .

وهذه المرحلة الثانية ضرورية لان سيويه قد يستعمل
المصطلح الواحد او الصيغ المتعددة لنفس المصطلح للتعبير عن
مفاهيم متنوعة تكشف عن المبادئ النظرية والصادرات
العلمية التي يعتمدها في الوصف والتحليل .

ولذلك فاننا « نتعالج في هذا المقال اهم المعاني لمادة
« جوز » بالاعتماد على السياق اللغوي مع التوسع في تحليل
الدلالة النحوية حتى نبين ان هذا المنهج في دراسة المصطلح
النحوي عند سيويه هو الاصل وان الاحصاء ليس الا مرحلة
من مراحلها .

اما التوسع في تحليل الدلالة النحوية فالغرض منه بيان
العلائق المتينة القائمة بين معاني المصطلح النحوي وتفكير
سيويه .

ونلاحظ ان المصطلحات النحوية في الكتاب ليست لها نفس
المرتبة من حيث درجة شمولها واستعمالها فهي إما
مصطلحات عامة تستعمل في ميادين عديدة وإما مصطلحات
خاصة تستعمل في باب معين من ابواب النحو .

ويعتبر مصطلح الجائز من المصطلحات العامة التي
تتعدد معانيها حسب مجالات الاستعمال وهذا من الاسباب
التي جعلتنا نختاره موضوعاً للبحث .

فعل جاز في المضارع :

(أ) التراكيب :

ما يجوز فيه الفعل ص ٩٨ ج ١ « اعلم انه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام .. » ص ٢٦ « .. ليس وكان يجوز فيهما النصب وان قدمت الخبر » ص ٦١ « يجوز ان يكون منه ... » ص ١٤٧	المضارع المجرد من الادوات العاملة في معنى الفعل
« وقد يجوز ضربت وضربني زيدا ... » ص ٧٩ « وقد يجوز الرفع ... » ص ١٠٥ « وقد يجوز ان تنصب ... » ص ٦٢ « قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام » ص ٨٥ وقد يجوز ان تقول ... » ص ١٢٥ - ١٢٦	المضارع المسبوق بقدر
« وهو قبيح وانما يجوز في الشعر » ص ١٣٥ وانما يجوز رايت زيدا اباه ... » ص ١٥١ - ١٥٢	المضارع المسبوق بانما
« لم يجز إلا في الشعر .. » ص ١٠١ « لا يجوز فيه النصب إلا في الشعر » ص ١٠١	المضارع الذي ورد في تركيب حصر لم .. إلا / لا ... إلا
« فما يجوز فيها الوجهان كما يجوز في كان » ص ٦١ « ويجوز في ذلك يوم الجمعة اتيك فيه كما جاز في قولك : عبد الله مررت به » ص ٨٥	المضارع الذي ورد في جملة مركبة مشتملة على « كما »

الحدود المعنوية للسياق - وستعتمد هذا التصور في تحليلنا لان التركيب لا يفهم احيانا الا ضمن سياق اكبر وهو الباب او مجموعة الابواب التي اشتملت على الشاهد .

يقول سيبويه « اعلم انه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الاسماء لانها اسماء كما انها اسماء وحذف مالا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً »^(١) ثم يقول بعد ذلك : « وليس شيء يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجهاً »^(٢)

(ب) الدلالة : المضارع المجرد من الادوات العاملة في معنى الفعل لقد ورد فعل جاز في المضارع المرفوع المجرد من الادوات العاملة في معنى الفعل لافادة المعاني الاتية :

(١) وصف الخصائص الاسلوبية لمستويات الخطاب - السياق وحدوده :

تلاحظ ان التركيب يرد ضمن سياق معين له حدود لفظية ومعنوية . ولئن كانت الجملة تمثل الحدود اللفظية للسياق فان الباب الواحد او مجموعة الابواب المتعلقة بمحور واحد تكون

استعمل سيبويه الفعل في المضارع لوصف الخصائص الاسلوبية لمستويات الخطاب وقد ورد الفعل في سياق فيه تقابل بين الشعر والكلام ثم ان الفعل ورد موجياً ومنفياً ولعل هذه البنية الدلالية تكشف لنا عن مفهوم الجواز الشعري :

الإيجاب	النفي
الشعر	الكلام
يجوز	لا يجوز

الا ان الصيغة نفسها تشتمل في مستوى النتيجة النهائية على ايجاب وهو ان « صرف ما لا يتصرف يشبهونه بما ينصرف من الاسماء » ثم ان « حذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً » وتكون الخلاصة في انه « ليس شيء يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجهاً . »

ان الجوازات الشعرية لا تخرج في جوهرها عن نظام اللغة (System) اذ ان الاصل في الاسماء الصرف وكذلك الحذف فانه من خصائص اللغة فتكون اذن صورة التجاوز متمثلة في حذف ما لا يحذف في الخطاب المعياري او الكلام (٧) . انه تجاوز منطلق من نظام اللغة ولو لم يكن الامر كذلك لانعدمت عملية الابلاغ في الشعر رغم ان الشاعر يعتمد وسائل اخرى في التعبير اهمها الصورة الشعرية والايقاع .

وقد حرص سيبويه على التمييز بين هذين المستويين من مستويات الخطاب حتى لا يحدث اضطراب في عملية الابلاغ العادية لان الوظيفة الاساسية لكل لغة تحقيق التواصل بين المتكلمين ومن مظاهر الحرص عند سيبويه حصر حالات الجواز في كل حالة وتوضيحها من ذلك هذه الاقوال التي ذكرناها في الجدول .

« قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام .. »
« وهو قبيح وانما يجوز في الشعر »
« لم يجز الا في الشعر »
« لايجوز فيه النصب الا في الشعر »

ان الجائز عند سيبويه هو الذي يكون تجاوزاً اسلوبياً للتراكيب المعيارية الا انه له صلة عميقة بنظام اللغة .
(٢) وصف الخصائص النوعية والدلالية والتوزيعية لبعض الكلمات وتأثيرها في توليد تراكيب مستعملة او ممكنة .

ان المقصود بالخصائص النوعية انتماء الكلمة الى قسم من اقسام الكلام وهي الاسم والفعل والحرف . وهذه الخصائص يعتمد عليها سيبويه لتفسير تراكيب مستعملة من ذلك قوله ان « ليس وكان يجوز فيهما النصب وان قدمت الخبر » (٨)

فكلمة « يجوز » في هذا السياق استعملها سيبويه لوصف التراكيب المستعملة المتفرعة عن تركيب اصلي فالجملة الاسمية التي تبدأ بكان او ليس يكون ترتيبها الاصلي النمط الاتي :
ناسخ + اسم الناسخ مرفوع + خبر الناسخ منصوب ولما اعتبر النحاة « كان » وليس فعلين (٩) اصبح التقديم ممكناً قياساً على الجملة الفعلية التي يجوز ان يتقدم فيها المفعول به على

الفاعل فتولد عن ذلك التركيب الفرعي الاتي :

ناسخ + خبر الناسخ منصوب مقدم + اسم الناسخ مرفوع مؤخر .

اما بالنسبة الى الخصائص الدلالية والتوزيعية لبعض الكلمات فاننا نذكر وصفه لخصائص ادوات التحضيض التي يقول عنها : واما ما يجوز في الفعل مضمراً ومظهراً مقدماً ومؤخراً ولا يستقيم ان يبتدىء بعده الاسماء ، فهلا ولولا ولوما والآ .

ولو قلت : هلاً زيداً ضربت ... جاز ولو قلت ألا زيداً وهلاً زيداً على اضمار الفعل ولا تذكره جاز . وانما جاز ذلك لان فيه معنى التحضيض والامر (١٠)

ولذلك فان الاسم اذا ورد بعد هذه الادوات يكون منصوباً لانها لا يذكر بعدها الا الفعل (١١) وان هذه الخاصية تتولد عنها التراكيب الاتية :

- التركيب الاصلي : هلا ضربت زيداً (الاسم منصوب بالفعل المتقدم)
- التركيب الفرعي : هلا زيداً ضربت (الاسم منصوب بالفعل المؤخر) المستعمل

- التركيب الممكن : هلا زيداً (الاسم منصوب بفعل مضمّر) ورغم ان فعل « يجوز » ورد هنا بمعنى ما يستعمل حسب نظام العربية فاننا نستنتج من خلال السياق ان الجائز متعلق اساساً بالتراكيب الفرعية المستعملة او الممكنة المتولدة عن الخصائص الدلالية والتوزيعية لهذه الادوات .

ان الجائز حسب هذا التحليل هو جملة التراكيب الفرعية المستعملة او الممكنة الناتجة عن الخصائص النوعية والدلالية والتوزيعية للكلمات . وهي امكانيات تعبّر توفرها اللغة لمستعملها :

(٣) عرض وجوه التحليل الممكنة لاستعمال « سمع من العرب » :

وذلك في قوله « وقد زعم بعضهم ان ليس تجعل كما وذلك قليل لا يكاد يعرف فهذا يجوز ان يكون منه : ليس خلق الله اشعر منه وليس قالها زيد ... » ثم يقول بعد تأكيد ان هذا الاستعمال « سمع من العرب » ان « الوجه والحد ان تحمله على ان في ليس اضماراً وهذا مبتدأ كقوله : انه أمة الله ذاهبة ... » (١٢)
ان الجائز ليس ميدانه التراكيب اللغوية بل انه يشتمل كذلك على وجوه التحليل الممكنة لتركيب « سمع من العرب » وهذا دليل على التلازم بين الوصف والتعليل عند سيبويه .

المضارع المسبوق بقد :

تفيد قد عند ابن هشام التوقع وهي عند سيبويه حرف يكون « بمنزلة ربما » (١٣) وتفيد كذلك التقليل ولعله اهم المعاني لانه عميق الصلة بالسياقات التي استعملت فيها قد مع فعل جاز في المضارع الا ان المعاني النحوية كانت هي الاساس وسنقوم

بعرض اهمها :

١ (تحليل حالة جواز ممكنة يحسن تجنبها لما فيها من التباس دلالي : قال سيبويه : « وقد يجوز ان تقول عبد الله اظنه ذاهب تجعل هذه الهاء على ذاك كأنك قلت زيد منطلق اظن ذاك الظن لا تجعل الهاء لعبد الله ... »^(١١) ولكنه بين وجه الالتباس في هذه الحالة فقال :

« واذا الغيت فقلت عبد الله اظن منطلق فهذا اجمل من قولك اظنه وقولك بغير هاء احسن لئلا يلتبس بالاسم وليكون ابين في انه ليس يعمل ... »^(١٢)

٢ (تحليل حالة جواز ممكنة نظرياً قياساً على تراكييب اختلفت العرب في استعمالها : وهي قوله :

« قد يجوز ضربت وضربني زيداً »^(١٣)

ان الاصل في هذه الحالة ان تحمل الاسم على الفعل الذي يليه فيصبح التركيب :

ضربت وضربني زيد

ولكن سيبويه قاس حالة الجواز على التركيب الاتي :

ضربت وضربوني قومك « القوم اسم دال على الجمع » او اسم جمع ويفسر التركيب الجائز بالاعتماد على مفهوم الاضمار « تضمير في ضربني كما اضمرت في ضربوني »^(١٤) ان هذا التحليل غير مقنع ويبدو ان اللغة كانت تتردد بين حمل الاسم على الفعل الاول وحمل الاسم على الفعل الثاني^(١٥) رغم ان القاعدة السائدة في عصر سيبويه هي حمل الاسم على الفعل الثاني^(١٦) وهو ما نستنتجه من النظر في الباب الذي اشتمل على هذه الحالة وفي امثلة جاءت متفرقة ضمن الكتاب والقاعدة هي ان المتكلم ينزع الى الجوار اي الى حمل الاسم على الفعل او الاسم السابق له .

وكذلك الشأن بالنسبة الى الاسم الظاهر واعادته^(١٧) فالجيد حسب رأي سيبويه وحسب الاستعمال هو الاستئناف ورفع الاسم الظاهر فتقول :

مازيد ذاهباً ولا محسن زيد^(١٨)

الا أنه « قد يجوز ان تنصب ... » فيصبح التركيب :

ما زيد ذاهباً ولا محسناً زيد « اعيد الاسم الظاهر في جملة واحدة » نلاحظ ان النصب في هذه الحالة لا مبرر له الا العطف او القياس الضمني على التركيب الاتي :

« مازيد كريماً ولا عاقلاً ابوه » وهو في حد ذاته مقيس على تركيب اصلي وهو « ما زيد عاقلاً ابوه » .

ان هذه الحالة من حالات الجواز نظرية وتحتاج الى تاويل حتى يمكن ردها الى نظام اللغة فهي حالة ممكنة ولكنها ليست مستعملة وللحاجة فيها خلاف .

ان الجائز من خلال هذه الحالات هو تركيب مقيس قياساً نظرياً مجرداً على المستعمل ولا يكتسب وجه جوازه الا بالتحليل وتاويل مدلوله وهو مما يدل على حرص سيبويه على

القياس .

٣ (وصف الخصائص الدالية والتوزيعية لبعض الادوات وعلاقتها بنظام اللغة وما يتفرع عن ذلك من تراكييب مستعملة : يرى سيبويه انه « قد يجوز الرفع »^(١٩) في قولنا أعبدُ الله ضربته

وهو تركيب متفرع عن التركيب الاصيل الاتي : أعبدُ الله ضربته

ان التركيب الذي اشتمل على الرفع مقيس على قولنا « أعبدُ الله أخوك »^(٢٠) فالفعل جاء في موضع الخبر ولكن جواز هذا التركيب يعود الى خصائص الالف بالنسبة الى حروف الاستفهام وهو ان « حروف الاستفهام كلها يقبح ان يصير بعدها الاسم اذا كان الفعل بعد الاسم لوقلت : هل زيد قام لم يجز إلا في الشعر ... إلا الالف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب لان الالف قد يبتدأ بعدها الاسم »^(٢١) وذلك لان الالف عند سيبويه متمحضة للاستفهام فهي « حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه الى غيره وليس للاستفهام غيره »^(٢٢) ان هذا الوصف لخبر دليل على ان سيبويه كان دائماً يحاول البحث عن نظام للغة بالنسبة الى كل اقسام الكلام وحصر الحالات التي تخرج عن هذا النظام حتى في مستوى المدونة التي اعتمدها اي الكلام الذي سمع من العرب، ان العرب قد استعملوا هذه التراكييب وقد استعملوا الاسم بعد اداة الاستفهام وذلك في قولهم^(٢٣) « هل زيد منطلق » ورأي سيبويه ان هذا الاستعمال من باب التوسع فقال « ... الا انهم قد توسعوا فيها فابتدؤوا بعدها الاسماء والاصل غير ذلك »^(٢٤)

ان الامر بالنسبة الى الالف واضح ان خروجها عن النظام يعود الى اسباب دلالية متمثلة في تمحضاها للاستفهام اما بالنسبة الى هل فالامر متعلق بمعطيات تركيبية اي ان الجملة مترتبة من اسمين وقد لاحظ المتأخرون ذلك فعملوا منه قاعدة^(٢٥) ولكن ذلك لا يجعلنا نفهم المقصود من عبارة سيبويه « توسعوا .. »^(٢٦)

ان مفهوم التوسع شبيه بالجوازات الشعرية بالنسبة الى الكلام فهو تجاوز للنظام انطلاقاً من خصائص النظام ذاتها . ان التراكييب المشتملة على حرف استفهام تخضع للبنى الاتية : الاصل بالنسبة الى حرف الاستفهام : حرف استفهام + فعل + اسم

الالف لها حالتان : حرف استفهام + فعل + اسم
حرف استفهام + اسم + فعل في موضع اسم (او اسم)
التوسع : حرف استفهام + اسم + اسم (هل زيد منطلق)
ان التوسع قد تم قياساً على الالف التي يجوز ان يليها الاسم فهو قياس في مستوى ثان اي على حالة فرعية وهو ما يدل عليه قوله « والاصل غير ذلك » وبذلك يصبح الفرع اصلاً يقاس عليه . وهذه الصورة النهائية لهذا القياس :

الالف : حرف استفهام + اسم + فعل في موضع اسم (او

المضارع الوارد في تركيب حصر :

١) حصر مجال الجواز :

ان هذا المعنى أفادة المضارع الوارد في تركيب حصر (انما ... لم ... إلا ... لا ... إلا) . ان مجالات الجواز متعلقة إما بالمستوى الابداعي للخطاب واما بمقاصد المتكلم وفي هذا الصدد يقول سيوييه وانما يجوز رايت زيدا أباه . ان يكون أراد رأيت زيدا فقلط او نسي ثم استدرك كلامه بعد وإما ان يكون أضرِبَ عن ذلك فنحاه ... »^(٢٣)

ان الهام في هذه الحالة ان التركيب لا يكتسب وجه جوازه إلا اذا اخذنا بعين الاعتبار مقاصد المتكلم وظروف التلفظ وقد فسر سيوييه العديد من التراكييب باعتماد هذا المبدأ « البراغماتي »

ان التركيب قد يكون هو نفسه « محالاً » او « حسناً » حسب مقاصد المتكلم . يقول سيوييه مبيناً ذلك « ... وذلك قولك مررت برجل حمار فهو على وجه محال وعلى وجه حسن . فأما المحال فأن تعني أن الرجل حمار . وأما الذي يحسن فهو ان تقول : مررت برجل ثم تبدل الحمار مكان الرجل فنقول : حمار ، إما أن تكون غلطت او نسيت فاستدركت ، واما ان يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت اردت غير ذلك ... »^(٢٤)

ان هذا المثال لا تتوفر فيه كل الشروط الخاصة بالبديل ورغم ذلك اعتبره سيوييه جائزاً حسناً لانه كان ملائماً لمقاصد المتكلم .

المضارع الذي ورد في جملة مركبة مشتملة على كما :

١) المقابلة بين كلمتين او تركيبين :

افاد المضارع الذي ورد في جملة مركبة مشتملة على كما المقابلة بين اداتين لابرز خصائصهما التركيبية من خلال وجوه التشابه من ذلك قوله :

« فما يجوز فيها الهجنان كما يجوز في كان ... »^(٢٥)

٢) وأفاد كذلك المقابلة بين تركيبين لابرز التشابه بينهما في المستوى التوزيعي والنحوي من ذلك قوله « ... ويجوز في ذلك يوم الجمعة أتيتك فيه ... كما جاز في قولك عبد الله مررت به كأنه قال : ألقاك يوم الجمعة فنصبه لانه ظرف ثم فسر فقال ألقاك فيه وان شاء نصبه على الفعل نفسه ... كل ذلك عربي جيد »^(٢٦)

ان الجملة المركبة المشتملة على كما يستعملها سيوييه عند قياس تركيب يفسره على تركيب شبيه به . وتبين من خلال هذا المثال ان الجائز هو تركيب قيس على تركيب اصلي او تركيب جائز . مثله لان الاصل في هذين التركيبين الرفع . (يوم الجمعة اتيتك فيه - عبد الله مررت به)^(٢٧)

(اسم)

التوسع (هل) : حرف استفهام + اسم + اسم

ان هذا التحليل يدل على ان الجائز عند سيوييه يشمل التراكييب المستعملة الناتجة عن اتصاف بعض الادوات بخصوصية تميزها عن مكونات النظام الذي استنبطه سيوييه من كلام العرب . ان ما سمع من العرب فيه من الظواهر ما يكون نظاماً واضح المعالم وفيه ظواهر متميزة عن النظام اعتبرها سيوييه من باب الجائز الا ان العرب قد قاسوا عليها توسعاً .

٤) رأي سيوييه في بعض الحالات الجائزة في الشعر وعلاقتها بنظام اللغة :

لقد شرحنا رأي سيوييه في الجوازات الشعرية الا اننا لاحظنا ان بعض الحالات التي اعتبرها جائزة في الشعر ولا تجوز في الكلام . يمكن ان تكون بقايا من حالات لغوية قديمة تجاوزتها العربية في عصر سيوييه لكنها بقيت شاهداً على هذا التطور اللغوي وهذه الحالات قد صنفها سيوييه ضمن الجوازات الشعرية واعتبرها قبيحة او ضعيفة بل إنه قد وصف بعضها بالخطأ^(٢٨) وسنكتفي بتحليل نموذج منها . يقول سيوييه :

« ولا يحسن في الكلام ان يجعل الفعل مبنياً على الاسم

ولا يذكر علامة اضمار الأول حتى يمتنع من ان يكون يعمل فيه ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام » (انظر الملاحظة في الهامش)

ان القضية تتعلق بالفعل المتعدي الذي يكون مسبقاً باسم سواء كان هذا الاسم مبتدأ مرفوعاً او مفعولاً به منصوباً فهذا الفعل قد ورد مشتملاً على ضمير يعود على الاسم السابق كما استعمل مجرداً من الاضمار وهذا عرض للحالات المستعملة :

الاسم المنصوب :

١) ضربت زيداً : كلاهما « عربي جيد »

٢) زيداً ضربت .

٣) زيداً ضربته : جائز « وانما نصبه على اضمار فعل هذا يفسره ... »^(٢٩)

الاسم المرفوع :

١) زيد ضربته (مبتدأ وخبر) وهو « حسن »

٢) زيد ضربت ضعيف في الكلام وقد يجوز في الشعر^(٣٠)

وقد ورد هذا الاستعمال في شعر « سمع من العرب »

ان هذه الحالات تدل على ان اللغة العربية لما وصفها النحاة كانت تنزع الى استعمال الضمير اذا تقدم الاسم الفعل سواء كان هذا الاسم منصوباً او مرفوعاً .

ان الجائز حسب هذه الحالة قد يشتمل على تراكييب تاريخية الا ان سيوييه صنفها ضمن حالات الجواز لان نظره في اللغة كان قائماً على اسس المنهج الانبي .

فعل جاز في الماضي

التراكيب :

<p>أزيد أنت أخوه جاز» ص ١٠٩ - ولو قلت : هلا زيدا ضربت ولو زيدا ضربت ... جاز ..» ص ٩٨</p>	<p>الماضي الوارد في جمل مركبة مشتملة على « كما »</p>	<p>ومما جاز فيه الجر مقدماً ومؤخراً على نحو « ما جاء في فاعل ... » ص ١١٠ ج ١ وانما جاز لان قوله الذي يأتي في فله درهم : في معنى الجزاء ... » ص ١٣٩ - ١٤٠ - وانما جاز في التي بنيت للمبالغة لانها بنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد ص ١١٧ - وانما اجازوا تقديم الاسم في إن لانها أم الجزاء ولا تزول عنه ... » ص ١٣٤ - وانما جاز ذلك لان فيه معنى التحضيض والامر ... » ص ٩٨</p>	<p>الماضي المسبوق بانما أو الذي ورد صلة للموصول</p>
<p>- وجاز كما جاز في قولك ... ص ٦٦ - فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه . ص ٦٦ . - ولكنهم اجازوا هذا كما اجازوا تليهم دخلت البيت « ص ١٥٩ .</p>	<p>المشتقات : اسم الفاعل</p>	<p>- اذا جاز ان يكون في المبتدأ لهذه المنزلة جاز ان يكون بين الكلاسيين « ص ٩٠ - فلما جاز في هذا جاز في ذلك « ص ٦٦ - إن قلت ضرب زيد اليد والزجل جاز ... » ص ١٦٠ - ان جئت في سائر حروف الاستفهام باسم ويعد ذلك الاسم اسم من فعل نحو ضارب جاز في الكلام ... » ص ١٠١ - ان حذف الهاء جاز .. » ص ٨٧ - ان لم تجعله حالاً للمرور جاز الرفع « ص ١٥٣ - اي ذلك فعلت جاز ص ٩١ ولو قال ازيد انت ضاربه فجعله بمنزلة قولك :</p>	<p>الماضي الوارد في جمل تلازمية</p>
<p>- والدليل على ان الرفع والاسم جاز كلاهما « ص ٩١ واما اذ لم تقدم الاسم فيها قبل الفعل جاز . كما جاز ذلك في هلا .. ص ٩٩ - والرفع جاز كما جاز في الواو وتم ... » ص ٩٧ - والرفع بعد هما (اذا - حيث) جاز ص ١٠٧ - فان قلت : ضربت قومك فجاز « وهو قبيح » ص ٨٠ - ٨١ ومثل ذلك في الجواز ... » ص ٧٩ .</p>	<p>المصدر</p>	<p>ان الماضي يفيد في جملة نفس المعاني التي اماها المضارع اذ ان الماضي المسبوق بانما ورد مثلاً ليفيد حصر مجال الجواز في تركيب معين او تعليقه إلا اننا نلاحظ انه قد اسند الفعل المزيد الى المتكلمين وذلك في قوله : « وانما اجازوا تقديم الاسم في إن لانها ام الجزاء ولا تزول عنه .. » (٣٨) ان هذا القول يدل على ان سيبويه يعتقد ان النظام الذي اكتشفه هو نفس النظام الكامن في عقول العرب بل انه يذهب احياناً الى التسليم بأن العرب كانوا على وعي بخصوص النظام وعلله من ذلك قوله :</p> <p>« وهذه حجج سمعت من العرب ومن يوثق به يزعم انه سمعها من العرب من ذلك قول العرب في مثل من امثالهم « اللهم ضعباً وذنباً » اذا كان يدعو بذلك على غنم رجل واذا</p>	<p>سالتهم ما يعنون فانوا : اللهم اجمع او اجعل فيها ضعباً وذنباً ... » (٣٩)</p> <p>ويبدو من خلال هذا القول ان سيبويه اشد التزاماً بالموقف القائم على التسليم بضرورة التطابق بين نظريات النحاة وخصائص كلام العرب من استانه الخليل بن احمد اما قوله : « ولكنهم اجازوا هذا كما اجازوا قولهم دخلت البيت » فهو دليل على ان في ذهن المتكلم نداءً يقبس عليه التراكيب التي يستعملها فبدأ القياس ليس من استنباط النحويين بل هو قائم في عقول العرب سواء عن وعي او عن غير وعى . وهذا مبدأهم جعل سيبويه يحاول في اغلب الحالات حصر التراكيب الاصلية التي تمثل « النظام » وبيان التراكيب المتفرعة عنها قياسياً . ولذلك فان الجمل التلازمية التي</p>

سالتهم ما يعنون فانوا : اللهم اجمع او اجعل فيها ضعباً
وذنباً ... » (٣٩)

ويبدو من خلال هذا القول ان سيبويه اشد التزاماً
بالموقف القائم على التسليم بضرورة التطابق بين نظريات
النحاة وخصائص كلام العرب من استانه الخليل بن احمد
اما قوله : « ولكنهم اجازوا هذا كما اجازوا قولهم دخلت
البيت » فهو دليل على ان في ذهن المتكلم نداءً يقبس عليه
التراكيب التي يستعملها فبدأ القياس ليس من استنباط
النحويين بل هو قائم في عقول العرب سواء عن وعي او عن غير
وعى . وهذا مبدأهم جعل سيبويه يحاول في اغلب الحالات
حصر التراكيب الاصلية التي تمثل « النظام » وبيان التراكيب
المتفرعة عنها قياسياً . ولذلك فان الجمل التلازمية التي

ان الماضي يفيد في جملة نفس المعاني التي اماها
المضارع اذ ان الماضي المسبوق بانما ورد مثلاً ليفيد حصر مجال
الجواز في تركيب معين او تعليقه إلا اننا نلاحظ انه قد اسند
الفعل المزيد الى المتكلمين وذلك في قوله : « وانما اجازوا تقديم
الاسم في إن لانها ام الجزاء ولا تزول عنه .. » (٣٨)
ان هذا القول يدل على ان سيبويه يعتقد ان النظام الذي
اكتشفه هو نفس النظام الكامن في عقول العرب بل انه يذهب
احياناً الى التسليم بأن العرب كانوا على وعي بخصوص
النظام وعلله من ذلك قوله :

« وهذه حجج سمعت من العرب ومن يوثق به يزعم انه
سمعها من العرب من ذلك قول العرب في مثل من امثالهم
« اللهم ضعباً وذنباً » اذا كان يدعو بذلك على غنم رجل واذا

الجائز في ما يتعلق بمقام التلفظ استعمالاً لا يفي بشروط التركيب المعيارى إلا أنه ملائم لمقاصد المتكلم .
ولما كان الوصف والتفسير متلازمين في البحث اللغوي عند سيوييه فان الجائز قد شمل وجوه التعليل الممكنة لبعض التراكيب اللغوية .

لقد تبين من خلال هذا البحث ان المصطلح يستحيل عزله عن السياق بل ان تحليل هذه النماذج القليلة قد ابرز تعدد المجالات التي تضمنها مفهوم الجواز وهذا التعدد في حد ذاته دليل على ان في ذهن سيوييه مبدأ ثابتاً في تناول الظاهرة اللغوية وهو التسليم بثنائية اللغة والكلام وقد اتضح هذا الموقف في البحث الدائم عن النظام الكامن وراء التراكيب المتنوعة والاستعمالات المختلفة التي سمعت من العرب .
ولذلك فان الجائز يدخل في حيز الكلام او طاقة الانجاز (Performance) ويتقاطع مع مفهوم « المقبولية » (Acceptabilité) الا انه لا توجد بينهما مطابقة تامة وهو ما يجعل دراسة مظاهر الانتلاف والاختلاف بينهما مفيدة لانها تساهم في ابراز ما اتصفت به نظرية سيوييه في الجائز من عمق وتكامل بين عناصرها ولكن هذا العمل يتجاوز حدود هذا المقال وهو جدير ببحث خاص .

اشتملت على فعل ماض (ان قلت ... لو قلت ... ولو قال) استعمالها في اغلب الاحيان لوصف التراكيب الممكنة التي يستطيع المتكلم انشاءها اعتماداً على القياس .
اما اسم الفاعل والمصدر (جائز - الجواز) فقد استعمالها سيوييه بمعنى الفعل : إن الجائز مفهوم واسع استعماله سيوييه مستقلاً مختلف دلالاته المعجمية ليكسبها بعداً اصطلاحياً يمكنه من الالمام بكل التراكيب اللغوية التي تدخل ضمن هذا الباب ومن وصف خصائصها وتعليل وجوه جوازها .
لقد كان هذا المفهوم حاضراً في الكلام والشعر والتحليل والوصف والمسموع والمقيس وفي مقام التلفظ وظروف الابلاغ ثم ان محتواه يختلف حسب هذه الميادين اذ ان الجائز في الشعر يتمثل في التجاوز الاسلوبي للتراكيب المعيارية .
اما بالنسبة الى الكلام فان الجائز يشمل التراكيب المستعملة او الممكنة التي توفرها اللغة للمتكلم وتكون ناتجة عن الخصائص النوعية والدلالية والتوزيعية للكلمات وهو يشمل كذلك التراكيب المستعملة او الممكنة المتولدة بفضل القياس عن بنى اصلية تمثل نظام اللغة او تراكيب فرعية سمعت من العرب .

وقد تضمن كذلك تراكيب تاريخية كانت العربية بصدد التخلي عنها فضعفت علاقتها بالنظام اللغوي في عصر سيوييه . ويعتبر

الهوامش

- ١ (عن صحاح الجوهري (ج ٦ ص ٢٥٠٣) : النحو : القصد والطريق ويقال نحوك اي قصدت قصدك ونحوك بصري اليه اي صرفت .
- ٢ (المشتقات التي استعمالها سيوييه هي الفعل واسم الفاعل والمصدر واكثرها تواترا الفعل ولذلك فاننا سنركز اساساً على الفعل .
- ٣ (ان هذه الشواهد من الجزء الاول من الكتاب لان الالمام بكل السياقات لمادة جوز ومشتقاتها مع دراستها عمل يتجاوز حدود هذا المقال .
- ٤ (الكتاب ج ١ ص ٢٦)
- ٥ (المصدر نفسه ص ٣٢)
- ٦ (ان لفظ « كلام » له دلالات مختلفة عند سيوييه اهمها انه خطاب معيارى : من ذلك قوله : « كان كلاماً جيداً » ج ١ ص ١٣٩ ومن معانيه كذلك انه ورد بمعنى :
- الجملة القائمة بذاتها : « فالجبتدا كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام » ج ٢ ص ١٢٦
- الجملة الفرعية التابعة لجملة كبرى : « وهذا الكلام في موضع خبرة » ج ١ ص ١٤٧
- المدونة اللغوية التي اعتمدها النحاة وهو ما عبروا عنه بكلام العرب « ... ومن كلامهم ج ١ ص ٥١ »
- واخيراً فانه ورد بصفتى الخطاب الذي يتجاوز الجملة « وكلمنا
- ٧ (الكتاب ج ١ ص ٦١) وهو ما جعل ابن هشام يقول في تعريفه الجملة الفعلية : « والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد ... وكان زيد قائماً »
- ٨ (الكتاب ج ١ ص ٦١)
- ٩ (الكتاب ج ٢ ص ٣٧٦ ط دار احياء التراث العربي بيروت)
- ١٠ (الكتاب ج ١ ص ٩٨)
- ١١ (وهي حسب عبارة النحاة المتأخرين « تختص بالفعل » انظر على سبيل المثال لا الحصر شرح ابن عقيل ج ٢ ص ٣٩٥ ط بيروت (بدون تاريخ)
- ١٢ (الكتاب ج ١ ص ١٤٧)
- ١٣ (الكتاب ج ٤ ص ٢٢٤)
- ١٤ (المصدر نفسه ج ١ ص ١٢٥)
- ١٥ (الكتاب ج ١ ص ١٢٥)
- ١٦ (الكتاب ج ١ ص ٧٩)
- ١٧ (المصدر نفسه ص ٧٨)
- ١٨ (يضيف سيوييه معللاً هذه الحالة : « لان بعضهم قد يقول متى رايت او قلت زيدا منطلقاً والوجه متى رايت او قلت زيد منطلق » ج ١ ص ٧٩)
- ١٩ (هذا الباب سماه النحاة بعد سيوييه بباب التنازع)
- ٢٠ (الكتاب ص ٦٢)
- ٢١ (يقول سيوييه عن « ولا محسن زيد » انه « اجري مجرى الاجنبى واستؤنف على حاله » ص ٦٢ وهذا المثال فيه تعقيد لان الجملة بفرعيتها قائمة على العطف في مستوى المعنى ولذلك قال

- ١ (عن صحاح الجوهري (ج ٦ ص ٢٥٠٣) : النحو : القصد والطريق ويقال نحوك اي قصدت قصدك ونحوك بصري اليه اي صرفت .
- ٢ (المشتقات التي استعمالها سيوييه هي الفعل واسم الفاعل والمصدر واكثرها تواترا الفعل ولذلك فاننا سنركز اساساً على الفعل .
- ٣ (ان هذه الشواهد من الجزء الاول من الكتاب لان الالمام بكل السياقات لمادة جوز ومشتقاتها مع دراستها عمل يتجاوز حدود هذا المقال .
- ٤ (الكتاب ج ١ ص ٢٦)
- ٥ (المصدر نفسه ص ٣٢)
- ٦ (ان لفظ « كلام » له دلالات مختلفة عند سيوييه اهمها انه خطاب معيارى : من ذلك قوله : « كان كلاماً جيداً » ج ١ ص ١٣٩ ومن معانيه كذلك انه ورد بمعنى :
- الجملة القائمة بذاتها : « فالجبتدا كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام » ج ٢ ص ١٢٦
- الجملة الفرعية التابعة لجملة كبرى : « وهذا الكلام في موضع خبرة » ج ١ ص ١٤٧
- المدونة اللغوية التي اعتمدها النحاة وهو ما عبروا عنه بكلام العرب « ... ومن كلامهم ج ١ ص ٥١ »
- واخيراً فانه ورد بصفتى الخطاب الذي يتجاوز الجملة « وكلمنا

سيبويه « وتقول ما زيد ذاهباً ولا محسن زيد » الرقع اجود وان
 كنت تريد الاول « ص ٦٢
 (٢٢) الكتاب ج ١ ص ١٠٥
 (٢٣) المصدر نفسه ص ١٠٦
 (٢٤) المصدر نفسه ج ١ ص ١٠١
 (٢٥) المصدر نفسه ص ٩٩
 (٢٦) المصدر نفسه ص ٩٩
 (٢٧) المصدر نفسه ص ٩٨ - ٩٩
 (٢٨) ابن هشام يقول أن هل « لا تدخل على اسم بعده فعل » مقني
 اللبيب ج ٢ ص ٣٥٠
 (٢٩) استعمل سيبويه المشتقات من هذه المادة في مواضع عديدة
 منها ما جاء في ص ٥٣ - ج ١ « فترك اللفظ يكون على ما يكون
 عليه في سعة الكلام »
 (٣٠) انظر الكتاب ٢ / ٦٢ حيث قال عن بيت شعري « فهذا
 اضطرار وهو في الكلام خطأ » ان الشعر رغم ما فيه من ابداع يعتبر
 شاهداً على التطور اللغوي وكذلك الشأن بالنسبة الى القرآن فهو قد
 اشتمل على استعمالات تاريخية .
 (٣١) الكتاب ج ١ ص ٨٠ - ٨١ هذه الحالة خصص لها المتأخرون
 باباً قائماً بذاته وهو باب الاشتغال .
 (٣٢) المصدر نفسه ص ٨٥ - ٨٦ : لقد اورد سيبويه شواهد شعرية
 اشتملت على هذا الاستعمال .

ملاحظة : هذا الشاهد ناقص وهذا نصه الكامل : « ولا يحسن في
 الكلام ان يجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا يذكر علامة اضماع الاول
 حتى يخرج من لفظ الاعمال في الاول ومن حال بناء الاسم عليه
 ويشغله بغير الاول . حتى يمتنع من ان يكون يعمل فيه ولكنه قد
 يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام » (الكتاب ج ١ ص ٨٥)
 (٣٣) الكتاب ج ١ ص ١٥١ - ١٥٢ وقد بالغ النحاة المتأخرون في
 تحديد خصائص هذا النوع من البديل وشروطه . انظر : ابن هشام :
 اوضح المسالك ، ٢ / ٦٦ - ٦٧ (باب البديل)
 (٣٤) الكتاب ج ١ ص ٤٣٩
 (٣٥) الكتاب ج ١ ص ٦١
 (٣٦) المصدر نفسه ص ٨٥
 (٣٧) المصدر نفسه ص ٨٤
 (٣٨) الكتاب ج ١ ص ١٣٤
 (٣٩) المصدر نفسه ص ٢٥٥ ومع ذلك فقد كان في كثير من الحالات يرى انه
 على النحوي اتباع العرب اذا كان كلامهم مخالفاً لقياس النحويين
 انظر ص ٢٠ ج ٢
 (٤٠) وردت اقوال كثيرة في الكتاب تدل على هذا الموقف نذكر منها
 على سبيل المثال لا الحصر الامثلة الآتية : « فالعرب تنصب هذا
 والنحويون اجمعون » ص ٩١ ج ٢
 « فالعمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت في هذا الباب سواء وهو
 القياس وقول العرب ص ٢١ « والا خالف جميع العرب
 والنحويين » ص ١٩ ج ٢

مصادر البحث ومراجعته

- (١) المصادر
 - سيبويه : الكتاب : ٥ أجزاء ، تحقيق محمد عبد السلام هارون ،
 ط - بيروت - ١٩٨٣
 - ابو جعفر احمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ) : شرح ابیات
 سيبويه ، تحقيق احمد خطاب - حلب ١٩٧٤
 - ابن هشام : مقني اللبيب عن كتب الاعاريب جزان - تحقيق :
 محمد محيي الدين عبد الحميد . دار احياء التراث العربي -
 بيروت .
 - اوضح المسالك الى الفية ابن مالك : ٣ أجزاء ، تحقيق : محمد
 محيي الدين - الطبعة السادسة ، دار احياء التراث العربي - بيروت
 ١٩٨٠
 (٢) المراجع :
 لقد رتبنا هذه المراجع ترتيباً تاريخياً وهي تمثل في جملتها اهم
 الاتجاهات في دراسة المصطلح النحوي عند سيبويه .
- 1) M. G Carter :
 - Les Origines De La Grammaire
 Arabe . R. E. 1 XL 1972 .
 (٢) وله مقال ثان ترجمه محمد رشاد الحمزاوي ونشره بحوليات
 الجامعة التونسية عدد ٢٢ / ١٩٨٣ : وعنوانه :

(٥) عوض حمد القوزي :
 المصطلح النحوي : نشاته وتطوره حتى اواخر القرن الثالث
 الهجري . كلية الاداب - جامعة الرياض ١٩٨٠
 (٦) فرحات الدريسي : دراسة المصطلحات اللغوية في « كتاب »
 سيبويه مجلة المعجمية (جمعية المعجمية العربية بتونس)
 العدد - ١ - ١٩٨٥ .